مجلة الونشريس للدراسات التاريخية
ISSN: 2800 - 1346
EISSN: 2830-8387
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/820

المجلد: 02، العدد: 01	رجب 1444هـ/فيفري 2023م	الصفحات: 41-63

كيف تعاملت الحكومة العثمانيّة مع المهاجرين الجزائريّين بعد احتلال بلادهم؟

How did Ottoman Government Treat the Algerian Emigrants After their Country Was Occupied?

د. مصطفى الستيتي*
مركز الوثائق والأبحاث (قطر)
Stitimustafaster@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الإرسال
2022/09/07
تاريخ القبول
2022/11/19

الكلمات المفتاحية:
المهاجرون الجزائريون، بلاد الشّام، الحماية الفرنسيّة، الجنسيّة، الأمير عبد القادر.

الملخص:

تسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م في هجرة عدد كبير من الجزائريّين وإقامتهم داخل الأراضي العثمانيّة، وقد استقبلت الحكومة العثمانية هؤلاء المهاجرين واعتبرتهم من رعاياها بشرط أن لا يكونوا حاملين للجنسيّة الفرنسيّة. وقد وفرت لهم المكان المناسب للسّكن وخصصت رواتب للعلماء والوجهاء، في حين منحت الفلاحين والمزارعين الإمكانيات المادية والتقنية لممارسة النّشاط الفلاحي. غير أنّ هذه الهجرة خلقت بعض المشاكل للحكومة وأهمّها ما يرتبط بالجزائريّين حاملي الجنسيّة الفرنسيّة. ويهدف هذا البحث، الذي يعتمد بشكل رئيسي على وثائق الأرشيف العثماني إلى تجلية مسألة هجرة الجزائيين إلى بلاد الشّام، وبيان أسباب القلق الذي كان يساور الحكومة العثمانيّة بسبب هذه الهجرة، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتوطينهم في أراضيها والحيلولة دون استخدام هؤلاء المهاجرين ورقة ابتزاز سياسي من قبل الحكومة الفرنسيّة.

Article info

Received:
2022/09/07
Accepted:
2022/11/19

Abstract:

The French occupation of Algeria in 1830 led to migration of a huge number of Algerians and their subsequent settlement in Ottoman territories. The Ottoman government received these immigrants and treated them as its own citizens as long as they were not bearers of French nationality. It provided them with suitable accommodation and gave salaries to scholars and VIPs among them. As for the

* المؤلف المرسل

Algerian peasants and farmers, the Ottoman government provided them with technical tools to practice their farming. These immigrants consisted of men, women and children. Some were good at farming and some were skillful at other vocations. However, there were others who had no skills. The government treated each of them based on their potentials. These immigrants had refused the protection of any other foreign country due to their trust in the Ottoman government that it would treat them the way it treated its own citizens.

This immigration has however created some apprehensions and problems for the Ottoman government, most prominent of which was its concern about Algerians who held French nationality. The Ottoman government feared that some of them might be used by the French government to serve its goals. This made the Ottoman government adopt a strict screening method .

This research that majorly relies on documents from the Ottoman Archives aims at throwing light on the topic of immigration of Algerians to the Levant and the worries such immigration caused for the Ottoman government. The research also looks at the measures the government took to settle them on territories under its control, and to prevent the French government from using them as tools of political blackmail. The research equally explores the pivotal role played by Sheikh Abdul-Qadir Al-Jazairi – being a famous and highly respected personality – in facilitating the settlement of Algerian immigrants in the Levant and in solving problems that occasionally erupted between the immigrants and the Ottoman government.

Keywords:
Algerian immigrants, the Levant, French protection, nationality, Amir Abdul-Qadir.

مقدمة:

اتّخذت الحكومة الفرنسيّة من الخلاف المالي بينها وبين الوالي حسين باشا ذريعة لحصار مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها منذ عام 1827م، وعندما لم يفلح الحصار والتّضييق ولم يسفرا عن أيّة نتيجة شرعت فرنسا منذ عام 1830م في احتلال المناطق التي حاصرتها. ولم تُقابَل القوات الفرنسية بمقاومة تذكر في البداية، ولذلك ظنّت أنّ مهمتها سهلة في الجزائر. بيد أنّها ووجهت بمقاومة مفاجئة في المناطق الدّاخلية. فبعد اختيار الأمير عبد القادر (1807-1883م) قائدًا لقوات المقاومة، وبدعم من قبائل المناطق الدّاخلية وجد الفرنسيّون أنفسهم أمام مقاومة شرسة. وبعد مقاومة دامت لأكثر من 15 عامًا بدأت قوات الأمير عبد القادر تُمنى بخسائر فادحة، وكان استسلام ساعده الأيمن في المناطق الشّرقية أحمد بن سالم في فيفري سنة 1847م ضربةً قاصمة بالنّسبة إلى المجاهدين. كما أنّه وباستسلام الأمير عبد القادر في نهاية العام نفسه أمكن للفرنسيّين السّيطرة على كامل البلاد تقريبًا[1].

[1] للاطلاع على مزيد من التّفصيل حول احتلال الجزائر من قبل فرنسا وموقف الدّولة العثمانيّة من ذلك، انظر: أرجمنت كُوران، السّياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية 1970م.

وبعد توقف المقاومة وتضاؤل الأمل في طرد الفرنسيين من البلاد نشطت حركةُ هجرة الجزائريّين إلى الأراضي العثمانيّة بسبب الاضطهاد الذي كانوا يتعرّضون له من قبل المحتلّين. وكان هؤلاء المهاجرُون يتشكّلون من أصناف مختلفةٍ، فمنهم العُلماء ومنهم النّاشطون السّياسيون ومنهم التّجار ومنهم الفلاحون ومنهم الفقراء المعدمُون...

كانت السّلطات العثمانيّة تتعامل معهم باعتبارهم مواطنين عثمانيّين ما لم يتجنسوا بالجنسيّة الفرنسيّة أو أيّة جنسيّة أجنبيّة أخرى، كما مكّنتهم من عدّة امتيازات أهمّها توفير السّكن والمعاش، وتوظيف المقتدرين منهم بإدارات الدّولة، وإعفاء الرّجال من الخدمة العسكريّة لمدد محدّدةٍ. بيد أن الحكومة اِشترطت على المهاجرين الجزائريّين في أراضيها الامتثال للقوانين الجاري بها العمل. وقد مكّنتنا مجموعة من الوثائق حصلنا عليها من الأرشيف العثمانيّ التّابع لرئاسة الوزراء في اسطنبول من رصد هذه السّياسة المتّبعة من قبل الحكومة العثمانيّة إزاء الجزائريّين بحسب أصنافهم، وإلقاء الضّوء على الامتيازات الممنوحة لهم، والإجراءات المتخذة لمنع فرنسا من استغلال ورقة المهاجرين واستخدامها سياسيّا ضد الحكومة العثمانيّة.

المهاجرون الجزائريّون: أسئلة ومخاوف

بعد أن بسطت فرنسا سيطرتها على الأراضي الجزائرية بدأ قسم من الجزائريين يترك وطنه الذي وُلد وكبر فيه والهجرة واللّجوء إلى الأراضي العثمانيّة. وقد توزع هؤلاء المهاجرون على مناطق كثيرة من أراضي الدّولة العثمانية، فمنهم من توجّه إلى مناطق قريبة من الجزائر مثل تونس وطرابلس الغرب، ومنهم من توجّه إلى الآستانة عاصمة الدّولة، ومنهم من توجّه إلى مصر ومنهم من توجه إلى مكّة والمدينة، ومنهم من توجّه إلى سورية... وسوف نركّز هنا على المهاجرين الجزائريّين إلى سورية باعتبار أنّ عددهم كان كبيرًا، وأنّ السّياسة التي اتّبعتها الدّولة العثمانيّة مع المهاجرين هناك طُبّقت تقريبًا في المناطق الأخرى التي وُجدوا فيها. كما سوف نخص بالذّكر بعض الأسماء البارزة ضمن هؤلاء المهاجرين ومن بينهم أحمد بن سالم والأمير عبد القادر الجزائري وأسرته.

من خلال الوثائق المتوفّرة التي اطلعنا عليها في الأرشيف العثماني في اسطنبول يبدو أن المهاجرين الأوائل من الجزائر قصدوا مدينة الآستانة منذ عام 1845م، أي قبل أن يسلّم الأمير عبد القادر سلاحه للفرنسيّين. وتشير إحدى هذه الوثائق إلى أنّ عددًا من المهاجرين الجزائريّين بعد أن وصلوا إلى هناك قدّموا التماسًا إلى الحكومة العثمانية من أجل تعيين موسى أفندي الجزائري وكيلاً في اسطنبول لمتابعة شؤون المهاجرين الجزائريين الذين قدموا إلى عاصمة الدّولة إما لأجل التّجارة وإما لأجل الإقامة، وذكروا في التماسهم أنّ فكرة الوكيل معمول بها مع التّونسيين والطّرابلسيّين، فلكل منهما وكيل يمثّلهم لدى السّلطات في المدينة[2].

وفي عام 1848 م وصلت إلى الشّام أولى القوافل من المهاجرين الجزائريّين، وعندما وصل هؤلاء اللاّجئون طلبوا من المسؤولين منحهم الإذن بالسّكن في مناطق مناسبة، كما طلبوا إيلاءهم العناية اللاّزمة وتفهّم أوضاعهم الصّعبة. بيد أن ثمّة جملة من الأسئلة كانت تدور في أذهان المسؤولين العثمانيّين بشأن ظروف قدومهم. من ذلك: لماذا قدموا؟ ولماذا تركوا بلادهم؟ هل هاجر هؤلاء إلى هذا المكان بإرادتهم أم بسبب الضّغوط التي مُورست عليهم؟ أم أنّ فرنسا هي التي أرسلتهم؟ ذلك أنّ الامتيازات الممنوحة للدّول الأوروبيّة جعلت ممارسة الدّولة العثمانيّة سلطتها على المهاجرين من هذه الدّول أمرًا صعبًا باعتبارهم واقعين تحت "حمايتها"[3]. وإذا رفض هؤلاء القادمون الجدد "التّبعيّة" للدّولة العثمانيّة فإنّهم سوف يكونون مواطنين فرنسيّين، أو يسعون إلى أن يكونوا مواطنين فرنسيّين، وبالتالي يشكّلون "قوّة ضغط" فرنسيّة في سورية.

---

[2] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم A.DVN, 10/31، مؤرخة بتاريخ 29 ذي الحجة سنة 1260 هـ/ الموافق لـ 9 يناير/جانفي سنة 1845م. وتذكر الوثيقة نفسها أن موسى أفندي مقيم بأسرته في اسطنبول منذ عشرة أعوام، وهو معروف من قبل الجزائريين، وله دراية ومعرفة بالقوانين والإجراءات المتبعة، وهو من المتّصفين بالاستقامة والنّزاهة.

[3] كانت فرنسا بدورها قلقة من عمليّات الهجرة إلى خارج الجزائر، وخصوصًا إلى الأراضي العثمانيّة، فقد كانت تخشى أن يمثل هؤلاء المهاجرون مشروع مقاومة للاحتلال الفرنسي ويجدوا الدّعم المعنوي والمادي، ولذلك كانت تضع العراقيل أمام هؤلاء المهاجرين، كما أن المعمرين اشتكوا من نقص اليد العاملة في حقولهم ومزارعهم. (انظر في هذا الموضوع الدّراسة القيمة التي أعدّها محمد غانم بعنوان "من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسيّة والهجرة إلى الدّيار الإسلامية"، مجلة إنسانيات، العدد 12، سنة 2000 ص. 27-38).

وبما أن المسؤولين في الشّام والباب العالي يدركون جيّدًا ما يدور في خلد فرنسا من نوايا تجاه هذه المنطقة فقد تعاملوا مع الموضوع بجدّية، وتدارسوا ما يمكن أن تفرزه عمليّة الهجرة هذه من مخاطر ومشاكل، والتّدابير اللاّزم اتخاذها في هذا الشّأن، وعلى ضوء ذلك أصدرت الحكومة جملةً من القرارات. وبوسعنا من خلال الوثائق التي أمكننا العثور عليها في الأرشيف العثماني معرفة طبيعة هذه القرارات والإجابة على الأسئلة التي سبق طرحُها، والكيفيّة التي تعاملت بها الإدارة العثمانيّة مع المهاجرين الجزائريّين.

كانت القافلة التي يُعتقد أنّها الأولى القّادمة إلى سورية تضمّ 560 شخصًا[4] ، ومن بين هؤلاء 30 شخصًا لا يفقهون شيئًا في الزّراعة ولا التّجارة ولا أيّة مهنة من المهن الأخرى، و60 شخصًا لهم دراية بشؤون الزّراعة والفلاحة، بيد أنهم الأشد فقرًا وحاجة من بقية المهاجرين[5]. وكان على رأس القافلة أحمد بن سالم. وحسب ما يُفهم من الخطاب الذي أرسله القنصل الانكليزي المقيم في الشّام إلى نظارة الخارجية العثمانيّة والمؤرخ بتاريخ 5 كانون الأول سنة 1848 م فإنّ أحمد بن سالم هو ابن السّيد محمد سالم مساعد الأمير عبد القادر أثناء مرحلة المقاومة ضدّ الاحتلال الفرنسي [6].

وفي إجابة على سؤال المسؤولين العثمانيّين في الشّام عن كيفيّة قدومهم من الجزائر، أجاب المهاجرون بأنّهم حصلوا على وثيقة إذن من المارشال بيتشو[7]، أما عن سبب تركهم الجزائر وما الذي يريدونه من هجرتهم فأجاب هؤلاء المهاجرون في عريضةٍ موقع عليها من قبل 100 شخص بأنّهم من المنطقة الغربيّة من البلاد وأنهم جزء من الشّعب الجزائري، وأنهم

---

[4] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم .Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 7

[5] الوثيقة نفسها.

[6] ورد في وثيقة مؤرخة بتاريخ 17 صفر سنة1268 هـ/ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 1851م أنّه تم تعيين شيخ المشايخ أحمد سالم قائمقامًا على منطقة عجلون في مكان محمد آغا، وأنه سهر على قضاء حاجيات المهاجرين الجزائريّين، وهذا يعني أن هذا الشّيخ نجح في مهمتّه حتى استحق أن يتبوّأ هذا المنصب رغم كونه جاء مهاجرًا. (انظر: الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم A. AMD 34/37).

[7] الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 1

مواطنون عثمانيّون منذ القديم، وأن الظّروف أجبرتهم على ترك وطنهم، وأنهم يودّون مواصلة العيش باعتبارهم مواطنين عثمانيّين. وأكّدوا بشكل خاصّ أنّهم لا يتحمّلون العيش تحت سلطة دولةٍ مسيحيّة. وورد في العريضة أنهم يرفضون العيش تحت حماية دولة أخرى، وهم غير مستعدّين للموافقة حتى لو قُدّم لهم عرض بهذا الشّأن، ويطلبون عدم تصديق أيّ مزاعم بخُصوصهم في هذا الموضوع، ويختمُون العريضة بتقديم التماسٍ للدّولة العثمانيّة بأن تمنحهم أرضًا يقيمون عليها حتّى يواصلوا حياتهم في ظروفٍ طبيعيّة[8].

تم عقد اجتماع شارك فيه والي الشّام صفوت باشا ومشير جيش الأناضول محمد رشدي باشا ومشير جيش الجزيرة العربيّة محمد نامق باشا، وبعض أعضاء مجلس إيالة الشّام بمشاركة أحمد بن سالم ممثّلاً عن المهاجرين. ونوقشت المسألة من جميع جوانبها، وفي نهاية الاجتماع صدر قرار يقضي بأن هؤلاء المهاجرين لن يغادروا الدّولة العليّة، وسوف يبقون من رعايا السّلطنة العثمانيّة مع أداء ما يتوجّب عليهم من ضرائب شأنهم شأن غيرهم من الرّعايا.

وحسب ما فهم من الوثيقة نفسها فإنّ مسؤولي الولاية طلبوا إسكان المهاجرين في مكانٍ مناسب بعيدًا عن السّاحل ومدينة الشّام، وبالتّحديد في منطقة عجلون، وهي عبارة عن أراض واسعة وفارغة. وبالنّسبة إلى فئة العلماء والأعيان ممّن لا خبرة لهم بشؤون الزّراعة والفلاحة وغير قادرين على العمل وعددهم 30 شخصًا فيمنحون عطايا سنيّة قدرها 30 ألف قروش[9]، وأمّا أحمد بن سالم فيسند له راتب شهري قدره 500 قروش10. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين لهم خبرة بأمور الزّراعة والفلاحة وعددهم 60 شخصًا – بَيْد أنّهم عجزةٌ وفقراء مُعدمون – فقد طلب من مسؤولي الباب العالي تقديم يد العون لهم. وحسب ما ذكرت إحدى الوثائق فإنّ المساعدات التي أُقترح تقديمها لهؤلاء الأشخاص تتمثّل في القمح وآلات الزّراعة وبدلٍ ماليّ

[8] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 3

[9] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم A. MKT. MVL 8/46 مؤرخة بتاريخ 25 ربيع الآخر سنة 1264هـ/ الموافق لـ3 مارس سنة 1848م.

[10] الوثيقة نفسها.

لشراء عدد من رؤوس البقر، وقيمة المبلغ حسب التّخمين ما بين 100 ألف و 120 ألف قروش، أمّا المكان الذي سيقيمون فيه فيوجد على بعد نحو 25 إلى 30 ساعة من الشام[11].

وأكّد المسؤولون أنّه من الضروري أن يتمّ توطين هؤلاء الأشخاص قبل أن يفوت موسم الزّراعة، وإلاّ فإنّ حالتهم سوف تسوء، فمن جلب منهم معه شيئًا من المال سوف يضطرّ لإنفاقه ويقع في حرجٍ شديد، وقد تمّ شرح هذه الأمور ورفع الموضوع إلى الجهات العليا وتنبيهها لحساسيّة الموقف. وبالإضافة إلى الأراضي التي ستمنح للمهاجرين الجزائريّين توجد جملة من الامتيازات والإعفاءات سوف يتمتّعون بها شأنهم شأن المهاجرين الآخرين. فهم سوف لن يدفعوا الأعشار والضّرائب إلى أن تتيسّر أحوالهم وتتحسن ظروف عيشهم، كما أنهم سوف يُعفون من الخدمة العسكرية لمدة طويلة، بمعنى أنهم سوف يعاملون وفق الأصول التي يعامل بها أهالي البلدة التي يقيمون فيها[12].

قام مجلس الأحكام العدليّة بفحص مضبطة مجلس الشّام الشّريف وبقية الوثائق ثم أصدر قراره، ووفقًا لما جاء في القرار الذي يحمل ختم مجلس الأحكام العدليّة فإنّ طلبات الإيالة قُبلت كلّها. وبالإضافة إلى ذلك تمّت الإشارة إلى أنّه بالإمكان الثّقة في ما صدر عن هؤلاء الأشخاص من أقوال وبيانات، وإلى أنهم محلٌّ للأمانة، كما تم بحث ما يمكن أن تسفر عنه عمليّة توطينهم من نتائج. وهذه النتائج المحتملة والمزعجة تتمثل أساسًا في إمكانية ادعاء فرنسا تبعيّة هؤلاء الأشخاص لها في المستقبل، أو "استنجاد هؤلاء بفرنسا وطلب حمايتها عند الحاجة إذا طُلب منهم دفع الضّرائب وسائر الالتزامات الأخرى فلم يستجيبوا لذلك" [13]. وتم

[11] المقصود بهذه المسافة ما تقطعه عربة البريد.

[12] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم .Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 4

[13] الوثيقة نفسها.

كذلك تعيين موظّف يتكفّل بتقسيم الأراضي وتوزيع المساعدات وتسجيل كلّ ذلك في دفتر مخصّص لهذا الأمر[14].

لكننا نلاحظ في وثيقة أخرى أنّه تمّ الاعتراض على مضبطةٍ أعدّها مجلس الأحكام العدلية، ويُفهم من نص الوثيقة والتي تبدأ بعبارة "عطوفتلو أفندم حضرتلرى" أنّها صادرة عن نظارة الخارجية. وقد تمّ الاعتراض على نقطة محدّدة وتتمثّل في كون المنطقة التي أُقترح إسكان المهاجرين فيها قريبة من السّاحل، ومناخها مناسب، لكن كثرة الأجانب فيها تجعلهم على احتكاك بهم، وهذا ما ينبغي تجنّبه، ولذلك تم ترجيح وتفضيل منطقة عجلون، وهي بعيدة عن الأجانب من ناحية، وأراضيها واسعة من ناحية أخرى. ويتبين من الوثيقة أنّ ثمة قرارًا آخر يتمثل في ضرورة مراقبة هؤلاء المهاجرين بعد إسكانهم وتوطينهم وعدم الغفلة عن تحركاتهم سواء من قبل الإيالة أو من المركز.

المهاجرون ومشكلة الحماية

حسب ما يمكن فهمه ممّا ذكر سابقًا يبدو أنّ السّلطات العثمانية لم تكن قلقة بسبب موضوع الإسكان والإعاشة، بقدر ما كانت قلقة من موضوع إمكانية استغلال هؤلاء المهاجرين سياسيًّا من قبل أطراف خارجيّة، وخلق مشاكل هي في غنًى عنها. وأهم مشكلة بالنّسبة إليها هي مشكلة "الحماية". ففي وقت سابق تم منح حقّ الحماية هذا لفئة الرّهبان الموجودين في مدينة القدس، بيد أن هذا الحقّ توسّع مع الزّمن، وتكثّف ضغط الدّول الأوروبية، وخلق ذلك مشاكل حقيقيّة للدّولة العثمانية بسبب استغلال هذا الحقّ وسوء استخدامه. فالدّول الأوروبيّة تستغل حقوق الحماية بالنّسبة إلى الأقليات، وتعمد إلى التّدخل في شؤون المناطق التي فيها هذه الأقليات سواء بطرق شرعيّة أو غير شرعيّة، وتمارس نفوذها بطريقة تمثّل خطرًا على أمن البلاد[15].

---

[14] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 1.

[15] Engelhard, Türkiye ve Tanzimat, (Çev. Ali Resat), Istanbul, 1912, s. 64-65, 304.

اتخذت الدّولة العثمانيّة جملة من الإجراءات من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذه المشاكل. وفي هذا الإطار صدر قانون عن نظارة الخارجية بتاريخ 22 صفر سنة 1863/1280م، وهو قانون ينظم عمل القنصليّات في موضوع أعداد الرّعايا العثمانيين وامتيازاتهم16. وهذه الامتيازات مثلما ذكرنا آنفًا استغلتها الدّول الأوروبية دائما لخدمة مصالحها وترتيب حساباتها الخاصة بها، بل إنّ الأمر تحول في بعض الحالات إلى استخدام للقوّة والتهديد. وفي فلسطين بشكل خاص، تم استغلال موضوع إسكان اليهود بشكل كبير سواء من قبل فرنسا أو انكلترا أو ألمانيا [17].

عبد القادر الجزائري ومسألة المهاجرين

بعد وصول القافلة الأولى إلى بلاد الشّام تبعتها قوافل أخرى، بيد أنّنا لا نعرف على وجه التّحديد متى جاءت وكيف وصلت. لكن من المهمّ القول بأنه في عام 1855م انضاف إلى المهاجرين الجزائريين الموجودين في سوريا مهاجر جديد، وهو معروف ومشهور على نطاق واسع، إنّه الأمير عبد القادر الجزائري18، فبعد أن سلم سلاحه للفرنسيين عام 1847م ظلّ معتقلاً لوقت طويل في فرنسا، ثم أُطلق سراحه بعد ذلك. ومكث وقتًا قصيرًا في باريس ثم غادرها إلى اسطنبول. ثم من اسطنبول انتقل إلى مدينة بورصة، لكن بسبب وقوع زلزال في

---

[16] Samur, Sebahattin," Osmanlı Devletinde Cezayir Göçmenleri ve Abdülkadir el-Cezayiri", Erciyes Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi, Cilt 8, Erciyes 1992, s.146-158.

[17] للاطلاع على مزيد من التّفاصيل بخصوص الجهود التي بذلتها فرنسا في هذا الموضوع، وخصوصًا في موضوع توطين اليهود الجزائريّن في فلسطين انظر: وجيه كوثراني، "فرنسا وفلسطين والصّهيونيّة في مطلع القرن العشرين"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، 19–24 أفريل 1980، عمّان 1983، الجزء الثاني، ص. 539–579.

[18] كان للأمير عبد القادر الجزائري دور فعال في مقاومة الاحتلال الفرنسي وقد اكتسب بمقاومته هذه شهرة واسعة داخل الجزائر وخارجها، بل امتدت شهرته لتصل إلى الولايات المتّحدة الأمريكية ، انظر: Adil BAKTIAYA, 1830: "Fransa'nın Cezayir'i İşgali, Abdülkadir'in Yükselişi ve Amerikan Kamuoyunda Abdülkadir Hayranlığı", Ortadoğu Etütleri, Ocak 2010, Cilt 2, Sayı 2, ss.143-169.

بورصة غادرها وانتقل إلى الشّام. استقر الأمير عبد القادر هنا، وبفضل شخصيّته المتميزة وشهرته التي انتشرت في الآفاق وفي سوريا كذلك أصبح من أعلى أشراف الشّام مكانة [19].

وفي عام 1860م عندما وقعت الأحداث في جبل لبنان ثمّ امتدت إلى الشّام كان للشّيخ عبد القادر الجزائري دور مهمّ في إخماد نار الفتنة، وهذا ما زاد من شهرته وذيُوع صيته. فقد بذل جهودًا كبيرة من أجل تهدئة غليان الأهالي المسلمين والحيلولة دون وقوع أحداث عنف. ولهذا السّبب تم توسيمه من قبل الحكومة العثمانية ومن قبل فرنسا على حد سواء[20]. بيد أنه بعد فترة من الوقت نلاحظ أنّ العلاقة ساءت بين الأمير عبد القادر ووالي الشّام حمدي باشا. وقدّم كلّ طرف شكاياته إلى الباب العالي والمابين الهمايوني، وأراد إظهار نفسه على أنّه على حق[21]. غير أن الوثيقة نفسها تفيد بأنّ المياه عادت إلى مجاريها بين الأمير عبد القادر والوالي حمدي باشا بعد فترة من البرود في العلاقات بينهما[22] .

وبالرّغم من التوتّر وسوء التّفاهم الذي يحصل من حين لآخر بين الأمير عبد القادر والمسؤولين في الشّام فقد أفادت وثيقة أخرى أنّ الأمير كان يمثل عنصر توازن واستقرار، فقد كان يسهر على ترتيب أوضاع المهاجرين الجزائريّين ويعمل على منع حدوث مشاكل من قبل بعض العناصر المشاغبة، ومثّل كذلك عنصر ترابط قويّ ما بين المهاجرين الجزائريين من جهة وما بين جيرانهم من السّكان والحكومة من جهة ثانية. ومن المهم أن نعرف أنّه بعد وفاة الأمير عبد القادر سنة 1883م بدأ بعض المهاجرين في الادّعاء بكونهم فرنسيّين[23]. ولهذا السّبب تعقّدت مسألة جنسيّة المهاجرين الجزائريين مع الوقت وأصبحت تمثل مشكلةً حقيقيّة.

المهاجرون ومسألة الجنسيّة

---

[19] محمد كرد علي، خطط الشّام، الجزّء الرّابع، مكتبة النّوري، الطبعة الثانية، دمشق (د. ت) ص. 72.

[20] A. Halük Ülman, 1860-1861 Suriye Buhranı, Sevinç Matbaası, Ankara 1966, s. 34.

[21] الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Y. EE 18/417

[22] الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Y. EE 18/417

[23] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم Y. EE 14/244 (لائحة مقدّمة إلى المابين الهمايوني).

حسب ما نفهم من اللائحة التي عرضها حسين رضا باشا على المابين الهمايوني والمؤرخة بتاريخ 7 نيسان سنة 1304رومي /الموافق لـ19 أفريل سنة 1888م فإنّ عدد المهاجرين الجزائريين قد زاد بشكل كبير ما بين 1848 و 1888م. وحسب ما أوضحت الوثيقة فإنّ عدد المهاجرين الجزائريين في المنطقة بلغ ما بين 8 آلاف و10 آلاف شخص[24]. لكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنّ عدد هؤلاء لم يسجّل بشكل رسمي ومنظّم في أيّ مكان، ولذلك يمكننا القول إنّ هذا الرّقم هو مجرّد تقديرات، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا الرّقم وإن كان مبالغًا فيه إلى حدّ ما فإنّه لا يمكن التّقليل من شأن عدد المهاجرين.

والمهمّ هنا ليس عددهم بقدر ما هو الموقف والوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه. فمن بين هؤلاء المهاجرين من ادّعى بأنّه يملك الجنسيّة الفرنسيّة، وعدد هؤلاء كان يرتفع من يومٍ إلى آخر. والأمر الآخر أنّ الذين يزعمون امتلاك الجنسيّة الفرنسيّة أكثرهم ممن تميل نفوسهم لارتكاب المخالفات والجرائم. وقد جاء في اللائحة التي بعث بها حسين رضا باشا إلى الباب العالي ما يلي:"...إنّ الذين يدّعون التبعيّة لفرنسا أكثرهم من الأجلاف، وهؤلاء مستعدّون لاختلاق المشاكل كلّ يوم". وقد ردّ الباب العالي بأنّ المهاجرين الذين قبلوا بالتّابعية للدولة العثمانية سوف يُعاملون معاملة المواطنين العثمانيّين، وأمّا الذين ادعوا أنّهم فرنسيو الجنسية فسوف يتمّ استثناؤهم25.

ومن المؤكد أنّ المسألة لا تتعلّق فقط بمخالفات وارتكاب جرائم، فهؤلاء الأشخاص قد تكون لديهم مشاكل ماليّة وشخصيّة ضد الدولة، وبادّعائهم الجنسيّة الفرنسيّة يكون هدفهم إنقاذ أنفسهم من هذه المخالفات. وفي اللائحة التي قدّمها حسين رضا باشا إلى المابين الهمايوني نجد توضيحاتٍ بهذا الشأن: "إنّ القاطنين داخل طبرية في المزرعة التّابعة للأملاك السّنية زعموا منذ عام ونصف تقريبًا أنّهم من رعايا فرنسا، وقد تجرأوا على تعريف أنفسهم بهذه

[24] الوثيقة نفسها.

[25] Sebahattin Samur, “Özel Memuriytle Beyrut’a Gönderilen Hüseyin Rıza Paşa’nın Bir layihasının Işığında XIX Yüzyılının Sonuna Doğru Fransa’nın Suriye Siyaseti”, E.U. Ilahiyat Fakültesi Dergisi, s. 271-187, Kayseri. 1989. Sayi 6, s. 280-281.

الصّفة، وإذا أصرّوا على دعوى التّبعيّة الأجنبيّة ولم يستلموا التّذكرة العثمانيّة (الهوية العثمانيّة) فسوف يتم طردهم من الأراضي السنيّة، بل وعند الضّرورة يتم إخراجهم من الممالك المحروسة".

ولم يكن القاطنون في طبرية فقط من أعلنوا التّبعية الأجنبيّة، فثلثا اللاّجئين الجزائريّين القاطنين في الشّام والمناطق التّابعة لها سجّلوا أنفسهم كرعايا تابعين للدّولة العثمانيّة، وتم إنهاء الإجراءات المتعلّقة بهم، وعُمّرت بطاقات هويّاتهم، وبالرّغم من ذلك "...فأكثرهم يستنكفون حتّى الآن من استلامها". وأما الموجودون في منطقة صفد فقد أعدّوا في وقت سابق عددًا من طلبات العرضحال مختومةً وموقّعةً وقدّموها إلى حمدي باشا، وبالرّغم من ذلك "فيوجد قسم منهم إلى حدّ الآن يدّعون بأنهم ليسوا عثمانيّين، بل من ذوي الجنسيّة الفرنسيّة"26.

وقد نالت أسرة الأمير عبد القادر الجزائري نصيبها من هذا الجدال. فللأمير عبد القادر ولدان ظلاّ طول الوقت من المحبّين للدّولة والمتمسكين بالجنسيّة العثمانية، وهما محمد ومحيي الدّين. أمّا الأمير علي- والذي يتمتع بنفوذ فكريّ أوسع من بقيّة إخوته – فقد عاش ردحًا من الزّمن متجنسًا بالجنسية الفرنسيّة ثم انتقل وتبنّى الجنسيّة العثمانيّة. كما أن الأمير سعيد من هذه الأسرة نفسها عُيّن على إدارة الشّام لبعض الوقت في نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل قيادة الجيش العثماني بعد الانسحاب من الشّام، وظل في هذه الوظيفة لمدة ثلاثة أيام فقط، أي إلى حين دخول الوحدات التّابعة للأمير فيصل إلى الشّام. ومن أفراد هذه العائلة كذلك الأمير عمر، وهذا الرّجل تحالف مع الفرنسيّين، وقد تمّ إعدامه من قبل جمال باشا بتهمة الجوسسة[27].

وقد أكّد والي سوريا حسين رضا باشا على ضرورة حلّ مسألة الجنسيّة مع السّلطات الفرنسيّة حلاّ جذريّا. وبالفعل أصدر مجلس الوزراء العثماني قرارًا بضرورة وضع حدّ لهذه

[26] Suriye'ye Yerleşen Cezayirli Muhacirlerin Tabiiyeti Meselesi 1847-1900, Islam Arastirmalari Dergisi, Sayi 1, 1997, s. 91-106.

[27] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم Y.EE 14/244 ، دخل الأمير علي بن الأمير عبد القادر في وقت لاحق إلى مجلس المبعوثان ممثلاً عن الشّام، وانتخب مساعدًا لرئيس المجلس، وأثناء الحرب العالمية الأولى أرسل إلى ألمانيا.

المشكلة. وحسب ما نفهمه من الوثيقة فإنّ الباب العالي اجتمع مع السّفير الفرنسي وتوصّل الطّرفان إلى اتفاق في الموضوع، وتم إبلاغ المسؤولين في سورية بضرورة تطبيق المواد المتعلقة باللاجئين الجزائريّين. وتمخّض اللّقاء بين الباب العالي والسّفير الفرنسي على جملةٍ من المواد تم إرسالها إلى الحكومة الفرنسيّة، ومن بين أهمّ هذه المواد ما يلي:

- يوجد جزائريون يهاجرون إلى سورية في مجموعات، ومن يستوطنون منهم في البلاد – شأنهم شأن غيرهم من المواطنين العثمانيّين – فهم "يعتبرون من رعايا الدّولة العلية"[28]. أمّا الذين يعنّ لهم تبنّي الجنسيّة الفرنسيّة من بين هؤلاء فهم مُجبرون على ترك البلاد في وقت محدّد.
- بالنّسبة إلى الذين يأتون إلى سورية فرادى حاملين للجواز الفرنسي، ثم يسجّلون جوازاتهم في القنصليات الفرنسيّة "عند قدومهم مباشرة"، فهؤلاء يعتبرون من رعايا الدّولة الفرنسيّة. والذين يعنّ لهم من هذا القسم التّجنس بالجنسية العثمانيّة فيتمّ قبول طلباتهم. وبالنسبة إلى الذين يعملون في الوظائف المدنية أو العسكريّة، أو الذين استوطنوا في "الأراضي الأميريّة" بدون مقابل، فهؤلاء يعتبرون مواطنين عثمانيّين، ومن يريد منهم التجنس بالجنسية الفرنسيّة فهو مجبر على ترك البلاد في مدة محدّدة. أما الذين لا يغادرون فيعاملون معاملة مواطني الدولة العليّة.
- بموجب المادة الثّانية فالجزائريون الذين قبلوا باعتبارهم مواطنين فرنسيين وقاموا بأعمال تخل بأمن البلاد وسلامتها، يقع التحقيق في الأمر من قبل لجنة خاصة ويجبرون على ترك البلاد في مدة قصيرة.
- بموجب المادة الثّانية يسلم إلى الباب العالي الدّفتر الذي سجلت فيه أسماء الجزائريّين وجوازات سفرهم. ووفقًا للاتفاق، فلكي يتم القيام بهذه الإجراءات يختار الباب العالي والسّفارة الفرنسية والولاية والقنصلية الفرنسيّة موظفًا عن كلّ طرف منهم، ويتم تكوين لجنة، وبعد أن تنهي هذه اللجنة أعمالها تفصل بين أسماء الذين سيبقون مواطنين عثمانيين

[28] لا تفرّق الحكومة العثمانية في تعاملها مع المهاجرين القادمين من الجزائر بين مسلم ويهودي، فهي تعتبرهم مواطنين عثمانيين على حد سواء إذا التزموا بالتّبعية للدّولة (انظر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم DH. SFR 138/27).

وبين الذين يريدون البقاء رعايا فرنسيّين، وتنظّم أسماؤهم في نسختين مختلفتين، ويقع تقييدهم في دفاتر. وتسلّم نسخة من الدفتر للباب العالي ونسخة أخرى للسفارة الفرنسيّة.

- في حالة حدوث سوء تفاهم في تنفيذ هذا الاتّفاق بين الموظفين العثمانيين والقناصل، يتم اتّخاذ القرار من قبل الباب العالي والسّفارة على ضوء ما يفدُ إليهما من تقارير.
- يتم تطبيق هذا الإجراء بحق الجزائريين في فلسطين وفي سائر المناطق التّابعة للدّولة العثمانية.
- بالنّسبة إلى الجزائريين الذين يتركون بلادهم ويرغبون في الهجرة إلى داخل حدود الأراضي العثمانية للعيش فيها، فهؤلاء يعاملون معاملة المواطنين العثمانيين ويتم إسكانهم وتوطينهم في أراضي مناسبة[29] .

وحسب ما يفهم من المواد المذكورة، فإنّ قسمًا منها تم تطبيقه وتنفيذه بالفعل في وقت سابقٍ، والمسألة لا تُحلّ بواسطة جهة واحدة بل بالاشتراك بين الطّرفين. لكن من الصّعب تتبع الموضوع في الوثائق لمعرفة إلى أيّ مدى تمّ تطبيق هذه الإجراءات، وما هي المشاكل التي يمكن أن تكون نجمت عنها. وأغلب الظّن أنّ المسألة تم حلّها بنسبة كبيرة.

وإلى جانب أبناء عبد القادر الجزائري نلاحظ وجود شخصيّات أخرى مهمّة ضمن اللاّجئين الجزائريّين، ومن بين هؤلاء نذكر مثلاً طاهر الجزائري (1852-1920م)، وهذا الرّجل شغل وظيفة المفتّش العام في المدارس بالشّام أثناء ولاية مدحت باشا، وقد أسدى خدمات جليلة للدّولة خصوصًا في مجال التّعليم. وكان عضوًا بارزا في "مجمع اللّغة العربيّة" وله مؤلّفات كثيرة[30].

[29] الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم Irade Meclisi Mahsus No. 4625, Lef 2.

[30] لمزيد من التفصيل عن حياته وآثاره انظر: محمد سعيد مصيطفى، "الشّيخ طاهر الجزائري وإسهاماته العلميّة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، العدد 33، مارس 2018م.

خاتمة:

لقد كشف لنا البحث في الوثائق المتعلّقة بالمهاجرين الجزائريين سواء في العاصمة الآستانة أو في الولايات الأخرى أنّ الحكومة العثمانيّة عاملتهم معاملة المواطنين العثمانيّين دون تمييز بين مسلم وغير مسلم، ووفرت لهم المسكن ووسائل المعيشة، وأعفتهم من الالتزامات المالية حتّى يتمكنوا من الاستقرار وبناء حياتهم بطريقة مناسبة. ورغم الظّروف الصّعبة التي كانت تمر بها الدّولة انطلاقًا من منتصف القرن التّاسع عشر، فقد استقبلت أعدادًا كبيرة من المهاجرين الجزائريّين من مختلف مناطق البلاد، ثمّ في وقت لاحق اِنضاف إليهم مهاجرون آخرون من الولايات العربيّة التي وقعت تحت نير الاحتلال الأجنبي مثل مصر وتونس ثم طرابلس الغرب. وجدير بالذّكر أنّ بعض هؤلاء المهاجرين أسس عددًا من الأوقاف، وبعضهم الآخر تبوّأ مناصب سياسيّة وعلمية ودينيّة وعسكرية مهمة في الدّولة. وهذه المجالات كلّها ما تزال تحتاج إلى دراسة وبحث على ضوء ما ظهر من وثائق الأرشيف العثماني. فهذه الوثائق تمثل مصدرًا مهمّا للمعرفة التّاريخيّة بالنّسبة إلى الباحث العربي، ولذلك فمن الضّروري الاستفادة منها وتجلية الحقائق المتصلة بالعلاقات العربيّة التّركية في الفترة العثمانيّة.

الملاحق:

وثيقة رقم – 1

معروض عبيدكم،

إننا من أهالي جزائر الغرب وحماية افتخارنا كوننا من القديم والحديث أبا عن جدّ من تبعة رعايا الدولة العليه الأبدية القرار، ومن حيث كيفية أحوالنا مستغني أمرها عن العرض والبيان، فبهذه الدفعه ألجأتنا الضروره إلى المهاجرة من بلادنا، وصرنا مجبورين على العزيمه إلى ديار أخرى، وقد ارتحلنا ابعيالنا واولادنا وسائر تعلقاتنا وحضرنا إلى محروسة الشام التي هي من ممالك محروسة المالك الحضرة الشاهانيه حتى نستظل ونحتمى تحت ظل ولى نعمتنا الدولة العليه، ولا نحتمي إلى سائر الدول الأجنبيه كما هو دأبنا من القديم، وأن يكن بعيدا عن الاحتمال وادعى احد منا في وقت من الأوقات بأنه حماية إلى ساير الدول الأجنبيه، أو حصل ادعا من احد مأمورين الدول الأجنبيه بالتصحب أو الحمايه لأحدنا فلا يقبل ولا يسمع ولا يعتبر. وقد قدمنا معروضنا هذا لكى يعلم بأنه نحن وأولادنا وذرياتنا الذين يتولدون من الآن وصاعد فهم من تبعت ورعية الدوله العلية الأبدية الدوام، ولا نبرح من تحت ظلها إلى المنتهى. وقد اتفقنا واتحدنا جميعا عن صميم القلب على هذه الكيفية المشروحه حتى إذا حصل ادعا من أحدنا، أو من أحد مأمورين الدول الأجنبيه بشيء مما ذكر بمتنه فلا اعتبار له قطعًا وأصلا مطلقا، وبمقتضى ومبتغى حقوق الملل فالشّخص الذى يحصل عليه أو منه بالحماية لساير الدول الأجنبية فلا يقبل منه قط، بل يبقى تحت متبوعية السلطنة السنيه، فإذا صارة هذه الكيفية معلومة لدى عنايتكم فيرجوا ويتضرعوا عبيدكم من مراحم وألطاف دولتكم تترحموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب وإحالة بعض محلات لايقه ومناسبه لإقامتنا في حوالى الشام لاجل مبادرة وتعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة كما هو مألوفنا القديم. ومثلما هو حاصل معامله ومساعده بحق أمثالنا المهاجرين، كذلك تعملوا مساعده في حقنا وتعاملونا حسب معاملتهم. ومهما يتوجب علينا مثل أمثالنا ساير الرعايا شخصا ومالا فنحن كذلك نرضى ونتشكر. ومثلما حصل مظهريه إلى ساير تبعة السلطنة السنيه من الحقوق الدينية كذلك تكرموا باستحصال المساعفة السنيه حتى تحصل المظهرية بحق عبيدكم ونستريح تحت ظل مرحمة السلطنة السنيه. والأمر لحضرة من له الأمر. في 4 صفر سنة 1264 هـ (11 جانفي 1848م).

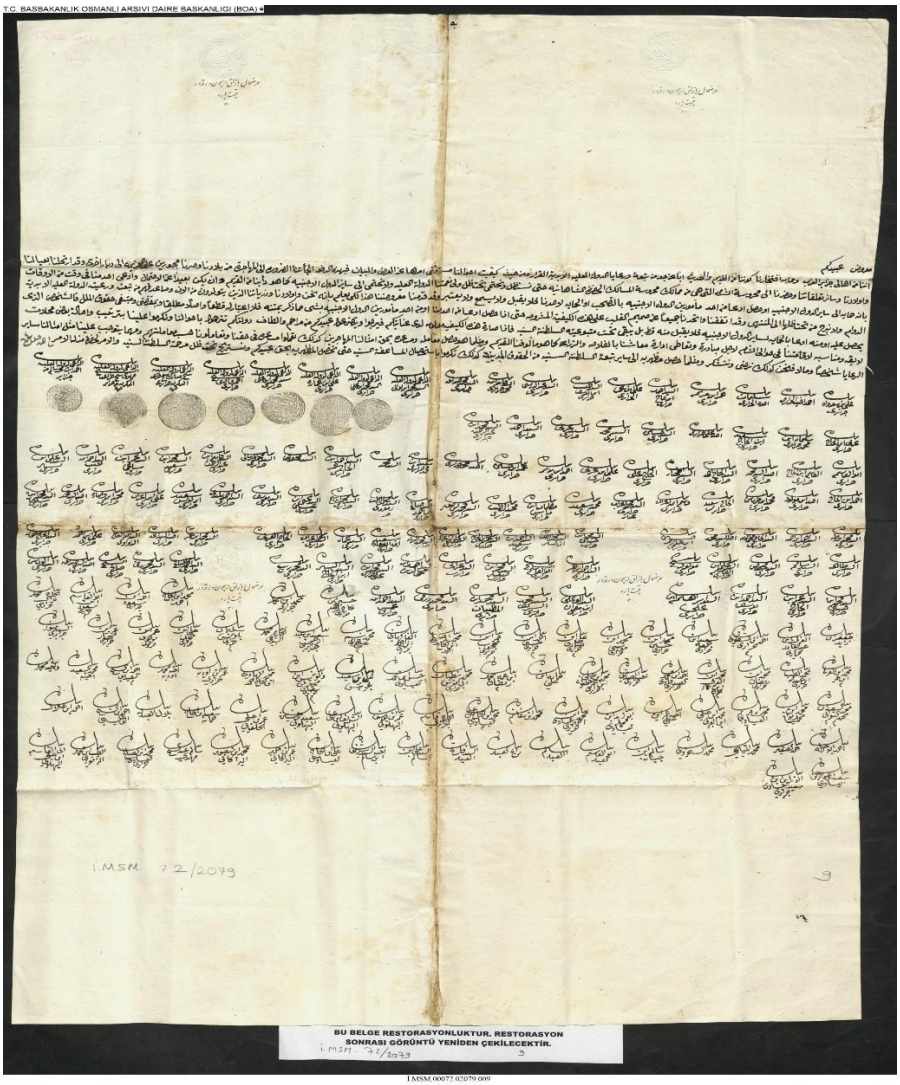

العرض حال الذي قدّمه المهاجرون الجزائريون إلى السّلطات العثمانية والمؤرخ بتاريخ 4 صفر سنة 1264 هـ/ الموافق لـ 11 جانفي سنة 1848 م ويعلنون فيه ولاءهم للدّولة العثمانية ورفضهم اللّجوء إلى أية جهة أجنبية أخرى، ويلتمسون منحهم مكانًا مناسبًا للسّكن والعمل، ومعاملتهم معاملة المهاجرين الآخرين إلى الدّولة.

المصـدر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 9

وثيقة رقم – 2

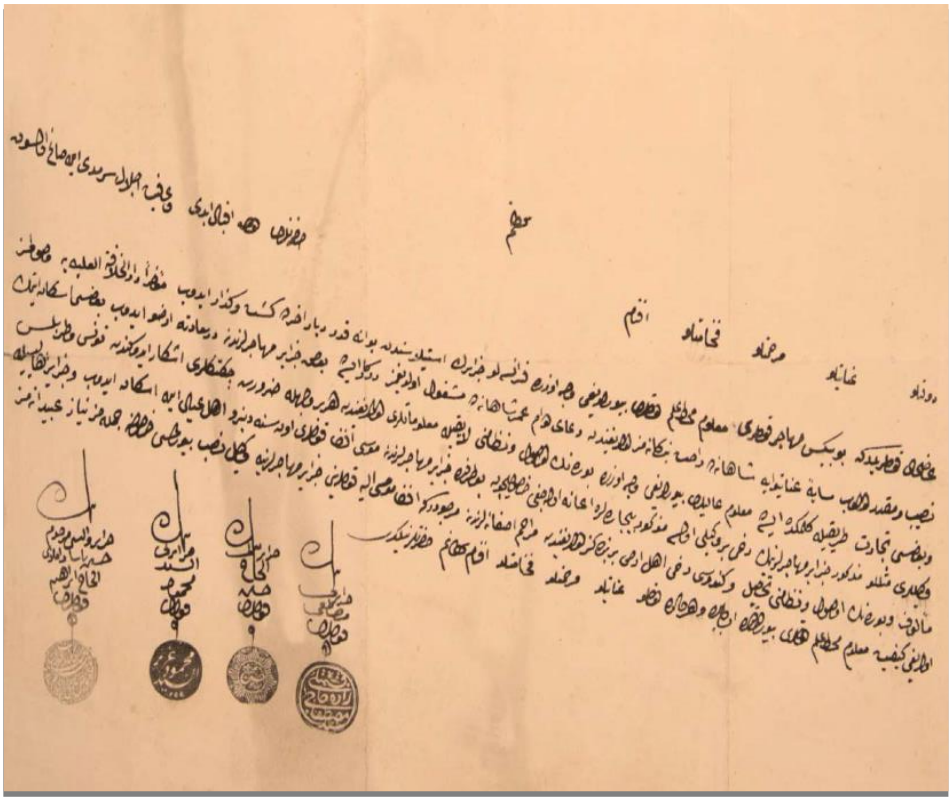

الحكومة العثمانية تقدم مساعدات نقدية لأهالي الجزائر وطرابلس الغرب ممن انقطعت بهم السبل جراء الحرب، وطلب موسى أفندي تعيينه وكيلاً لمتابعة أمور المهاجرين الجزائريين الذين قدموا إلى اسطنبول لأجل التجارة أو الإقامة. (29 ذي الحجة سنة 1260 هـ/ الموافق لـ9 جانفي سنة 1845م).

المصـدر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: A.DVN, 10/31

وثيقة رقم – 3

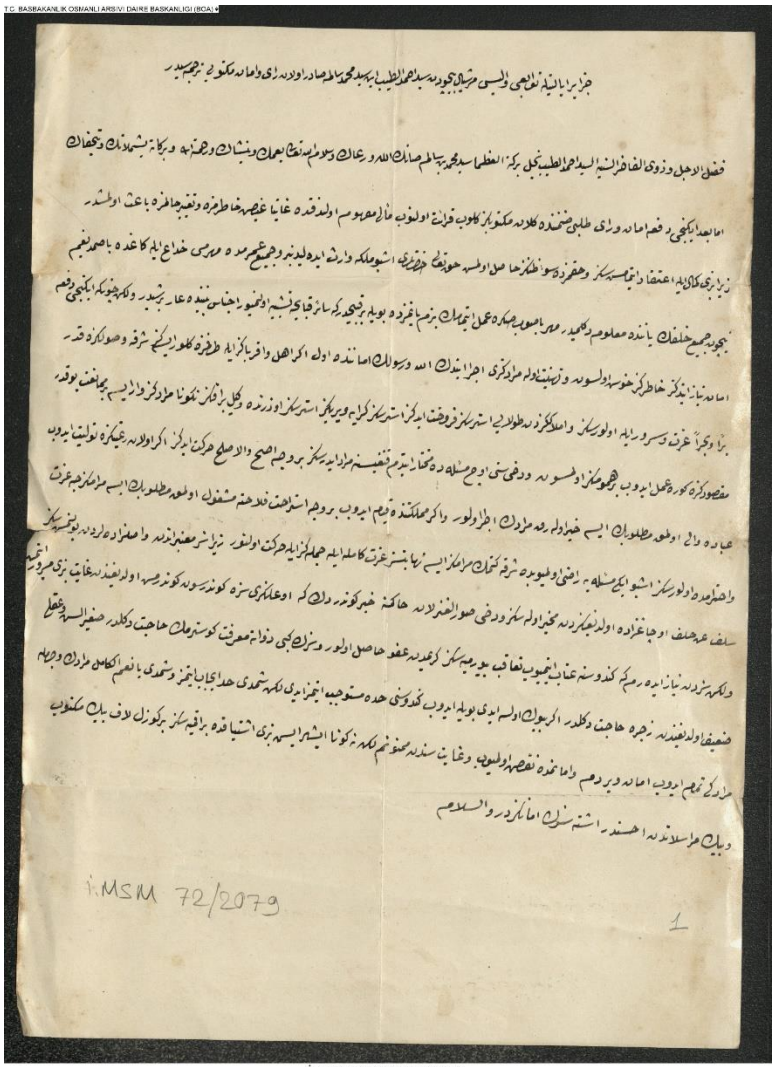

İ.MSM.00072.02079.001

خطاب الأمان الصّادر عن حاكم الجزائر الماريشال الفرنسي بيتشو والذي تم تسليمه إلى السيد أحمد الطيب بن السّيد محمد سالم (دون تاريخ).

المصـدر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 1

وثيقة رقم – 4

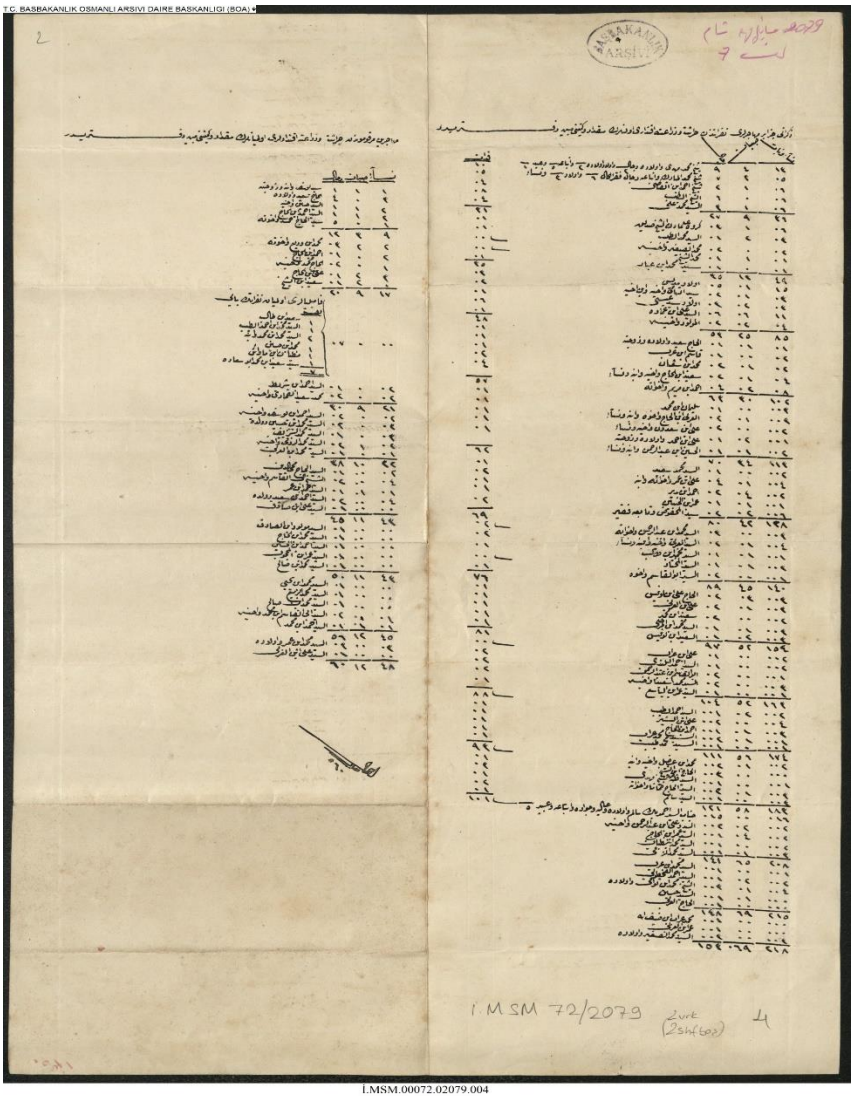

I.MSM.00072.02079.004

دفتر مسجل فيه قائمة بأسماء وأعداد المهاجرين الجزائريين القادرين على ممارسة الحراثة والزراعة من الرجال والصبيان والنساء (من اليمين)، وقائمة ثانية مسجل فيها قائمة بأسماء الرجال والصبيان والنساء الذين هم غير قادرين على ممارسة الحراثة والزراعة (من اليسار).

المصـدر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 4

وثيقة رقم – 5

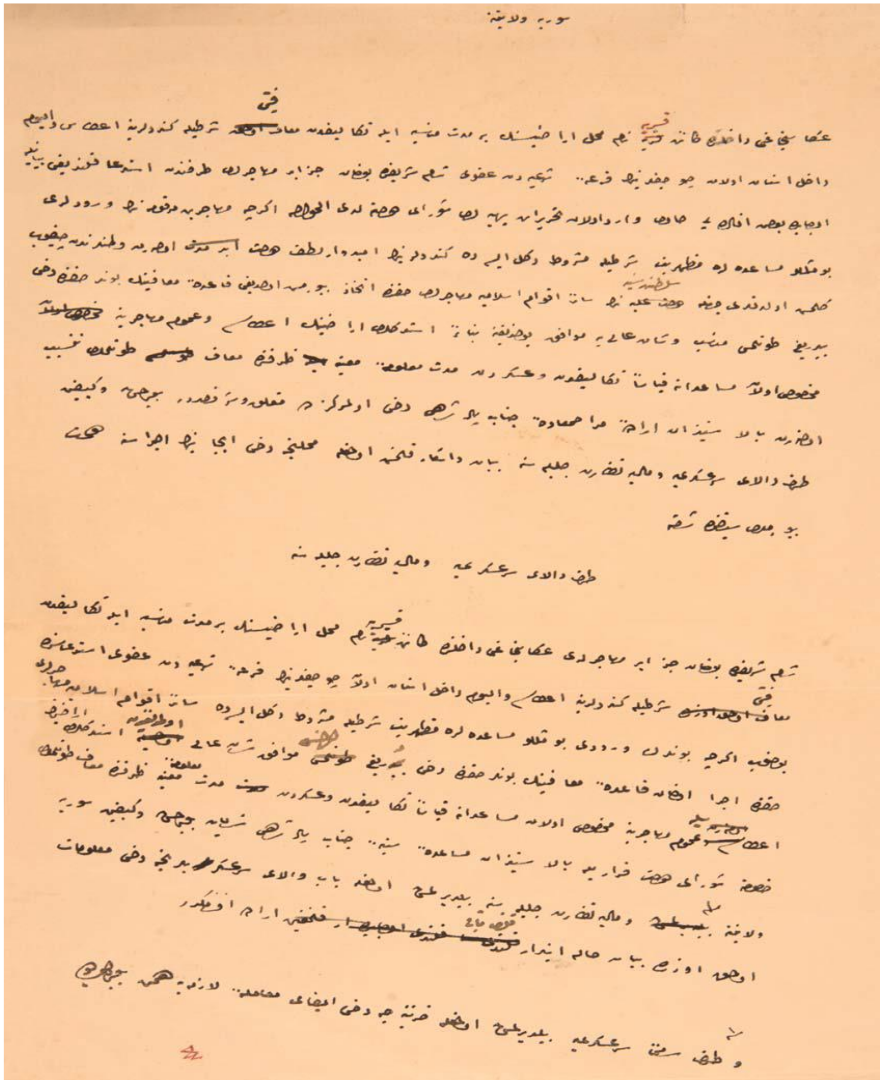

الموافقة على طلب المهاجرين الجزائريين في دمشق لإسكانهم في المنطقة المسماة القصرية بلواء عكا، وإعفائهم من الضرائب والخدمة العسكرية. (15 ربيع الأول سنة 1285 هـ/ الموافق لـ5 أغسطس سنة 1868م).

المصـدر: الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: A.MKT.MHM, 416/3

المصادر والمراجع:

1.المصادر:

-الأرشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم: A.DVN, 10/31

-الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم: A. AMD 34/37

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: A. MKT. MVL 8/46

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: DH. SFR 138/27

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 1

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 4

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: I.MSM 72/2079, Lef 9

-الأرشيف العثماني،وثيقة رقم Irade-i Meclisi Mahsus No. 4625, Lef 2.

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 1.

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 3

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 4.

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Mesail-i Mühimme-i Şam, No, 79, Lef 7.

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Y. EE 18/417

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Y. EE 14/244

-الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Y.EE 14/244

2.المراجـــع:

أ. مراجع عربية:

-أرجمنت كُوران، السّياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية 1970م.

-محمد غانم، "من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسيّة والهجرة إلى الدّيار الإسلامية"، مجلة إنسانيات، العدد 12، سنة 2000 ص. 27-38).

-وجيه كوثراني، "فرنسا وفلسطين والصّهيونيّة في مطلع القرن العشرين"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، 19-24 أفريل 1980، عمّان 1983، الجزء الثاني، ص. 539-579.

-محمد كرد علي، خطط الشّام، الجزّء الرّابع، مكتبة النّوري، الطبعة الثانية، دمشق (د. ت) .

-محمد سعيد مصيطفى، "الشّيخ طاهر الجزائري وإسهاماته العلميّة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، العدد 33، مارس 2018م.

ب. مراجـع أجنبية:

BAKTIAYA, Adil 1830: “Fransa’nın Cezayir’i İşgali, Abdülkadir’in Yükselişi ve Amerikan Kamuoyunda Abdülkadir Hayranlığı”, Ortadoğu Etütleri, Ocak 2010, Cilt 2, Sayı 2, ss.143-169.
Buzpinar, Tufan, ”Suriye'ye Yerleşen Cezayirli Muhacirlerin Tabiiyeti Meselesi 1847-1900, Islam Arastirmalari Dergisi, Sayi 1, 1997, s. 91-106.
Engelhard, Türkiye ve Tanzimat, (Çev. Ali Resat), Istanbul, 1912.
Samur, Sebahattin, “Özel Memuriytle Beyrut’a Gönderilen Hüseyin Rıza Paşa’nın Bir layihasının Işığında XIX Yüzyılının Sonuna Doğru Fransa’nın Suriye Siyaseti”, E.U. Ilahiyat Fakültesi Dergisi, s. 271-187.
Samur, Sebahattin, ” Osmanlı Devletinde Cezayir Göçmenleri ve Abdülkadir el-Cezayiri”, Erciyes Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi, Cilt 8, Erciyes 1992.
Ülman, A. Halük, 1860-1861 Suriye Buhranı, Sevinç Matbaası, Ankara 1966.